

الجمعية العامة



Distr.
GENERAL

A/C.1/46/3
27 September 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

1 207 207

SEP 3 1991

الدورة السادسة والأربعون
اللجنة الأولى
البند ٦٠ (ب) من جدول الأعمال

نزع السلاح العام الكامل

نقل الأسلحة على الصعيد الدولي

رسالة مؤرخة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ موجهة
إلى الأمين العام من ممثل السويد الدائم
لدى الأمم المتحدة

في الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة المعقودة في هذا العام ، أشارت السويد إلى أنها ستوفر للأمم المتحدة بيانات متعلقة بمصادراتها من المعدات العسكرية . وبناء عليه ، أتشرف بأن أرفق طيه تقريراً بشأن مصادرات السويد من المعدات العسكرية في عام ١٩٩٠ .

وسأغدوا ممتناً لو أمكن تعميم هذه الرسالة والتقرير المرفق بها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة .

(توقيع) يان الياسون

السفير

ممثل السويد الدائم

لدى الأمم المتحدة

مرفق

تقرير بشأن صادرات السويد من المعدات العسكرية
في عام ١٩٩٠

(مقتطفات من تقرير الحكومة السويدية
إلى البرلمان ، رقم ١٩٩٠/١٩٩١ : ١٦٣)

خلفية عامة

تقوم إدارة التفتيش العام على المعدات العسكرية (Krigsmaterielinspektionsen) برصد التطورات الحاصلة في مجال تسويق وبيع وتصدير السويد للمعدات العسكرية . والشركات ، التي لديها تصاريح للاضطلاع بأنشطة في ميدان المعدات العسكرية - والتي يبلغ عددها في الوقت الحالي نحو ١٥٠ شركة منها ٧٠ شركة عاملة - ملزمة بتقديم تقارير إلى إدارة التفتيش العام تشمل عددا من الجوانب ذات الصلة . وتقوم إدارة التفتيش العام بتحليل ومقارنة هذه المواد بالاضافة إلى المعلومات التي جمعتها الادارة بطرق أخرى . وفي مشروع القانون (١٩٨٥/١٩٨٤ : ٨٣) بشأن زيادة ادراك الجمهور واستشارته فيما يتعلق بمسائل تصدير المعدات العسكرية ، أعلنت الحكومة عزمها على تقديم تقرير سنوي إلى البرلمان بشأن صادرات السويد من المعدات العسكرية . ويتعلق التقرير التالي بصادرات السويد من هذه المعدات العسكرية في عام ١٩٩٠ .

تصاريح التصدير

تراوح عدد الطلبات المقدمة للحصول على تصاريح خلال السنوات الاخيرة من ١٥٠٠ إلى ٣٣٠٠ طلب . وكان الجزء الاكبر من هذه الطلبات متعلقا بالاسلحة الفردية وبكميات صغيرة من المعدات العسكرية الاخرى .

والحكومة هي التي تتخذ القرارات المتعلقة باصدار تصاريح لتصدير المعدات العسكرية . أما في الحالات غير المتعلقة بتصدير كميات كبيرة الحجم ، أو حيث لا يتعلق الامر بعوامل أخرى هامة ، يجوز للوزير المسؤول عن عرض المسائل المتعلقة بتصدير المعدات العسكرية على الوزارة ، أن يتخذ قرارات بشأن طلبات الحصول على تصاريح . وكما يظهر في الجدول ١ ، اتخذت الحكومة في عام ١٩٩٠ قرارات بشأن طلبات تصدير بلغت نسبتها ٩٨ في المائة من القيمة الكلية للتصاريح الممنوحة لبيع المعدات العسكرية . وتشمل الأرقام الخاصة بعدد القرارات الحكومية ، قرارات بشأن التصدير لأغراض البيع في الخارج فضلا عن أغراض أخرى محددة (الإصلاح ، البيان العملي وغيرهما) .

الجدول ١ - شهادات تصدير المعدات العسكرية التي
تم بيعها خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠

السنة	القيمة الكلية بملايين الكرونات السويدية	القيمة الكلية بملايين الكرونات السويدية ، الخاضعة للقرارات الحكومية	النسبة من القيمة الكلية	عدد قرارات الحكومة
١٩٨٥	٣ ١٢٠	٣ ٠٣٠	٩٧	١٨٣
١٩٨٦	٤ ٣٦٢	٤ ١٥١	٩٧	٣٣٦
١٩٨٧	٥ ٣٨٣	٥ ٣٣٠	٩٩	٢٨٥
١٩٨٨	٦ ٤٠٥	٦ ٣٣٣	٩٩	٣٨٠
١٩٨٩	٧ ٣٤٧	٧ ١٠٠	٩٨	٣١٢
١٩٩٠	٣ ٩٨٠	٣ ٩١٣	٩٨	٣٢٨

يمكن أن يشاهد من الجدول ٢ أدناه أن القيمة الكلية لتصاريح التصدير
الممنوحة والمحسوبة على أساس الاسعار الثابتة ، انخفضت في عام ١٩٩٠ بنسبة ٦٠
في المائة .

الجدول ٣ - شهادات تصدير المعدات العسكرية التي تمبيعها
 خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ بالأسعار الجارية
 (١)
 وبأسعار عام ١٩٦٨ والنسبة المئوية
 للتغيير في القيمة

السنة	القيمة بالأسعار الجارية بملايين الكرونا السويدية	القيمة بأسعار عام ١٩٦٨ بملايين الكرونا السويدية	التغيير في القيمة (النسبة المئوية)
١٩٨٥	٣ ١٣٠	٧٤٦	٣٠,٩ +
١٩٨٦	٤ ٣٦٣	٩٨٠	٣١,٣ +
١٩٨٧	٥ ٣٨٣	١ ١٩٤	٣١,٨ +
١٩٨٨	٦ ٤٠٥	١ ٣٦٦	١٤,٤ +
١٩٨٩	٧ ٢٤٧	١ ٤٥٥	٦,٥ +
١٩٩٠	٣ ٩٨٠	٥٧٨	٦٠,٣ -

(١) استخدم الرقم القياسي لأسعار التصدير الخاص بإدارة الإحصاءات
 السويدية فيما يتعلق بالمنتجات الغلزية المصنعة والمكنات والمعدات من أجل تحويل
 الأسعار إلى أسعار عام ١٩٦٨ .

الكميات الفعلية المسلمة

تستند إحصاءات إدارة التفتيش العام الخاصة بالصادرات إلى المعلومات
 المقدمة من شركات التصدير فيما يتعلق بقيمة المعدات المسلمة . وفي حالات قليلة ،
 حسبما يظهر في الجداول ، أدخلت تعديلات طفيفة بالنسبة لتقارير الأعوام السابقة .

ويبيّن الجدول ٣ قيم صادرات السويد من المعدات العسكرية بملايين الكرونا
 السويدية خلال فترة السنوات العشر السابقة بالأسعار الجارية وبأسعار عام ١٩٦٨ . كما
 يقدم الجدول معلومات بشأن حصة المعدات العسكرية من مجموع صادرات السويد . وتشير
 الأرقام من عام ١٩٨٨ فصاعداً ، إلى صادرات كافة شركات تصنيع المعدات العسكرية .
 ويرد تحت عنوان منغفل منذ عام ١٩٨٨ وصف للصادرات من المعدات المستخدمة لأغراض
 الصيد والألعاب الرياضية التي يمدّها تجار الأسلحة إلى أفراد خصوصيين وإلى تجار
 أسلحة ، والتي كانت تدرج من قبل في المبلغ الإجمالي .

الجدول ٣ - قيمة صادرات السويد من المعدات العسكرية في الفترة

(١) ١٩٨٠-١٩٩٠ بالأسعار الجارية وبأسعار عام ١٩٦٨

والبيانات المتعلقة بها

السنة	مجموع صادرات السويد (على أساس الأسعار الجارية بملايين الكرونا السويدية)	الأسعار الجارية بملايين الكرونا السويدية	حصة المعدات العسكرية من مجموع الصادرات (النسبة المئوية)	أسعار عام ١٩٦٨ بملايين الكرونا السويدية	التغيير في القيمة (النسبة المئوية)
١٩٨٠	١٣٠ ٨٠٠	٣ ٠٧٨	١,٥٩	٧٧٥	١٤,٥ +
١٩٨١	١٤٤ ٥٣٣	١ ٦٩٧	١,١٧	٥٧٧	٣٥,٥ -
١٩٨٢	١٦٧ ٩٧٥	١ ٥٨٨	٠,٩٥	٤٨١	١٦,٦ -
١٩٨٣	٢١٠ ٣١٠	١ ٦٥٨	٠,٧٩	٤٤٤	٧,٧ -
١٩٨٤	٢٤٢ ٥٠٠	٢ ١٧٨	٠,٩٠	٥٥٤	٢٤,٨ +
١٩٨٥	٢٥٩ ٩٨٥	٢ ١٣٧	٠,٨٢	٥١١	٧,٨ -
١٩٨٦	٢٦٥ ١٠٠	٢ ٢٤٣	١,٢٣	٧٤٦	٤٦,٠ +
١٩٨٧	٢٨١ ٤٣٣	٤ ٤٢٧	١,٥٧	٩٨١	٣١,٥ +
١٩٨٨	٣٠٤ ٧٨٢	٦ ١٥٥	٢,٠٢	١ ٣١٣	٣٤,٠ +
١٩٨٩	٣٣٣ ٥٨٠ (ب)	٦ ٠٠٦	١,٨١	١ ٢٠٦	٨,١ -
١٩٩٠	٣٣٩ ٩٠٠ (ج)	٣ ٣٣٧	٠,٩٨	٦٤٥	٤٦,٥ -

(١) استخدم الرقم القياسي لأسعار التمديد الخاص بإدارة الإحصاءات السويدية فيما يتعلق بالمنتجات الفلزية المصنعة والمكنات والمعدات، من أجل تحويل الأسعار إلى أسعار عام ١٩٦٨. وتشير الأرقام من عام ١٩٨٨ فصاعداً إلى صادرات شركات تصنيع المعدات العسكرية السويدية.

(ب) تم تصحيح الرقم الخاص بمجموع صادرات السويد لعام ١٩٨٩ عند تجميع بيانات هذا العام بعد أن نشرت إدارة الإحصاءات السويدية بيانات نهائية. ولا يشمل التعديل الذي أدخل إجراء أي تغيير في المعلومات المقدمة هنا بشأن حصة المعدات العسكرية من مجموع الصادرات.

(ج) بيانات أولية.

وبلغت حصة المعدات العسكرية من مجموع صادرات السويد في عام ١٩٩٠ ما نسبته ٠,٩٨ في المائة - بالمقارنة بنسبة ١,٨١ في المائة - في عام ١٩٨٩ . وبلغ الرقم المتوسط في فترة السنوات العشر الماضية ما نسبته ١,٣٦ في المائة .

وبالطبع لا توفر التغييرات الحاصلة من سنة لأخرى أساسا لاجراء أي تقييمات للاتجاهات في الاجل الطويل . إلا أنه يمكن الملاحظة بأن ٣٤ في المائة من مجموع الصادرات في عام ١٩٩٠ كان موجهة لبلد واحد - الهند - (٤١ في المائة في عام ١٩٨٩) . وكان أغلب هذه الصادرات بدوره مكونا من منظومة القذافات الميدانية من طراز "آب بوفورز" . ومع استكمال تسليم هذه المعدات ، ستستمر حصة الهند من مجموع الصادرات في الانخفاض . ومن ناحية أخرى ، يمكن أن يلاحظ أن التوزيع الاقليمي للصادرات ثابت نسبيا . ويعني الانخفاض الكبير في الصادرات من حيث الأرقام المطلقة وكذلك من حيث الاسعار الثابتة ، أن حجم الصادرات من حيث القيمة قد عاد إلى المستوى الذي كان عليه في مستهل الثمانينات .

وتبين المقارنة بين الجداول ١ و ٢ و ٣ أعلاه أن القيمة الاجمالية لتصاريح التصدير المعتمدة في أي سنة واحدة يمكن أن تختلف اختلافا كبيرا عن قيمة البضائع التي تم تسليمها بالفعل خلال تلك السنة . ويعزى ذلك إلى أن التصاريح الممنوحة كثيرا ما تشمل المادرات التي تتم على مدى عدد من السنوات التقويمية فضلا عن أنه في بعض الحالات لا تستخدم التصاريح استخداما كاملا .

وفي الجدول ٤ أدناه ، تدرج صادرات المعدات العسكرية بالنسبة لـ ١٦ فئة مختلفة من فئات المعدات ، على النحو الوارد بالتفصيل في الأمر التنفيذي الخاص الذي يتضمن قائمة محددة من المعدات العسكرية . كما تم في تقرير هذا العام تصنيف بيانات عام ١٩٨٩ حسب تلك الفئات ، في حين أن الأرقام المتعلقة بعام ١٩٨٨ جرى تصنيفها ، لأسباب عملية ، وفقا للفئات المستخدمة في السنوات السابقة .

الجدول ٤ - قيمة صادرات السويد من المعدات العسكرية
بملايين الكرونات السويدية خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠
مصنفة حسب الفئات الرئيسية الواردة
في قائمة المعدات العسكرية المحددة

١٩٩٠	(١) ١٩٨٩	١٩٨٨	
٣	١	×)	١ - أسلحة نارية وغيرها
٦٣٤	١ ٧٤٧	×)	٢ - قطع من الاعتدة وغيرها
١ ٠٠٨	١ ٦٦٣	×)	٣ - ذخيرة
٧٩٩	١ ٢٩٤	×)	٤ - قذائف ، صواريخ ، نسايف ، قنابل وما إلى ذلك
٣٣٤	٣٩٩	×)	٥ - معدات لمراقبة المعارك وغيرها
-	-	-	٦ - أسلحة ذرية وبيولوجية وكيميائية وما إلى ذلك
١٤٩	١٠٣	٩٠	٧ - متفجرات وما إلى ذلك
-	٤	-	٨ - سفن وما إلى ذلك
١٨٨	٣٨٤	٤٥٦	٩ - طائرات وما إلى ذلك
١٣٠	٢٧٢	١٠	١٠ - مركبات
-	-	-	١١ - معدات إشعاعية وما إلى ذلك
-	-	-	١٢ - معدات تصويرية
-	٣	-	١٣ - خوذات وما إلى ذلك
-	-	-	١٤ - معدات لبناء الجسور
٦٥	٢٠	××)	١٥ - معدات للتدريب
١٨	١١٨	××)	١٦ - معدات آلية وأدوات وما إلى ذلك
		٥ ٠٩٧	× (٤-١)
		٥٣٠	×× (٥ ، ١٥ ، ١٦ ، ومعدات عسكرية أخرى)
٣ ٢٢٧	٦ ٠٠٥	٦ ١٥٥	المجموع

(١) تتوقف ، جزئيا ، أوجه التناقض مع ما نشر من أرقام سابقة على استخدام فئات مختلفة في التقارير السابقة ، وجزئيا على قيام الشركات في حالات قليلة بالإبلاغ عن التفسيرات التي أجريت بأثر رجعي في احصاءات المبيعات بالنسبة للمنتجات المصدرة وذلك بسبب التقلبات في أسعار الصرف ، وعمليات الالفاء وإعادة المعدات المعيبة وما إلى ذلك .

التوزيع الجغرافي

إن الحجم الاجمالي لصادرات المعدات العسكرية الواردة بالتفصيل في الجداول المبينة أعلاه وتوزيعها حسب مختلف فئات المعدات يكمله الوصف التالي لتوزيع صادرات المعدات العسكرية حسب المناطق في عام ١٩٩٠ بالمقارنة مع فترة الخمس سنوات السابقة (الجدول ٥) ، وحسب البلدان المتلقية في السنوات ١٩٨٨ و ١٩٨٩ و ١٩٩٠ (الجدول ٦) . وتظهر البيانات المجمعة أنه في خلال الفترة المستعرضة كان نحو ٤٥ في المائة في المتوسط من صادرات السويد من المعدات العسكرية موجهة ، من حيث القيمة ، إلى أوروبا وأقل من ٤٠ في المائة إلى آسيا .

الجدول ٥ - توزيع الصادرات من المعدات العسكرية حسب المنطقة على أساس النسبة المئوية لقيماتها السنوية خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠

١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
٥٣	٤٣	٣٣	٤٣	٥٣	٥٠	أوروبا
٨	١٠	١١	١٤	٤	٨	أمريكا الشمالية
١	٣	٦	٤	٩	٨	أمريكا الجنوبية
٣٧	٤٤	٥٠	٣٨	٣١	٣٧	آسيا
صفر	صفر	صفر	٢	صفر	٥	أفريقيا
٣	صفر	صفر	صفر	٣	٢	أوقيانوسيا
٣٣	٣٦	٣٨	٤٠	٣٨	٤٠	عدد البلدان

الجدول ٦ - المصادر من المعدات العسكرية بالآلاف
الكروونات السويدية حسب البلد الممتلي
(للمقارنة ، تردد أدناه أيضا المصادر
في عام ١٩٨٨) (ب)

١٩٨٨	١٩٨٩ (ب)	١٩٩٠	
٣٩ ٠٤٩	١٠٥	-	الأرجنتين
٢ ٠٤٤	١٠ ٦١٩	٥٣ ٥٠٨	إسبانيا
٢٠ ٨١٣	٢٥ ٣١٨	٥٠ ٦٩٣	أستراليا
٣٣٧ ٧١٧	١٦٨ ٥٦٩	٢٠١ ٤٣٣	ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)
١٧ ٧٥٦	٤٩ ٧٩١	-	أندونيسيا
٣ ٥٨٣	٣ ٠١٥	٣٠١	أيرلندا
١١١	٣٧	٣٦	إيسلندا (٢)
٦٥ ٧٠٤	٨٠ ٣٤٤	١٤ ٣٠٨	إيطاليا
٧٥ ٩٣٣	٩٠ ٦١٧	٤ ٣١٦	باكستان
٨٧ ٨٦٣	٢٨ ٣٩٣	٢٦ ٥٣٤	البرازيل
١ ٣١٥	٤١٥	٤ ٦٣٣	البرتغال
٢ ٨٤٣	٢ ٣٤٧	٢ ٣٩٣	بلجيكا
-	٣٠	-	بيرو
٨٦٧	١٠ ٩٩٣	٢ ٤٨٣	تونس
٥٨	-	-	الجمهورية الديمقراطية الألمانية (٢)
١٣٥ ٦٣٣	٢١٣ ١٣٧	١٢٢ ٧١٨	الدانمرك
٨٢ ٦٣٨	٢٨ ٥٦١	٦٦ ١٠٠	منغافورة
١١٣ ٥٩٩	١٣ ١٣٨	٣٠ ٣٣٠	سويسرا
٢٦٠	-	١٤	غابون
-	٢ ٠١٦	٢ ٧٩٠	غانا
٦ ١٩٣	٣ ٥٧٠	٦ ٠٣٣	فرنسا
٢١٠ ٨٣٩	١٥٢ ٤٦٦	٧٩	فنزويلا
٧٣ ١٢٩	٩١ ٦٧٦	٢٩٦ ٧١١	فنلندا

(يتبع)

الجدول ٦ - (تابع)

١٩٨٨	(ب) ١٩٨٩	١٩٩٠	
٣٦ ٦٨٦	٤٨ ٢٢١	١٩ ٠٠٣	كندا
-	٣١	-	مالطة (١) (ج)
٢٩ ٢٣٤	٢ ٩٣٤	٣ ٦٤٠	ماليزيا
٦٧	-	-	مصر
١٠ ٦٧٣	٦	-	المكسيك
١١ ٨٢٦	٦٠ ٩٠٣	٥٣ ٩٦٩	المملكة المتحدة
-	-	٦٧	موريشيوس (١)
٦٤٤ ٤٧٥	٧٣٧ ٨٨٦	٤٧٧ ٠٩٨	النرويج
٢٩٣ ٠٧٣	٣٦٣ ٨٤٧	٢٠٣ ١٨٣	النمسا
٢٨ ٢٧٠	-	-	نيجيريا
٨ ٧٥٦	٣ ٢٨٣	٥ ٧٠٤	نيوزيلندا
٢ ٨٣٣ ٢٠٥	٢ ٤٤٤ ٧٩٠	١ ١١٧ ١٥٠	الهند
١٤	-	-	هنغاريا (١)
١٠١ ٢٧٠	١٨٠ ١٦٦	٢٠١ ٠٢١	هولندا
١٨٨	٩ ٨٤٨	١٠٧	هونغ كونغ (١)
٦٣١ ٢٣٩	٥٦٢ ١٥٣	٢٥٣ ٧٨٨	الولايات المتحدة الأمريكية
٦ ٨١٩	٣ ٢٧٥	٢٤ ٤٨٥	اليابان
٨٠ ٢٢٧	٦٠١ ٢٣٤	٥٣ ٤٤٧	يوغوسلافيا
٧٠ ٣٠٣	٢ ١٩٨	١٢٩	اليونان
٦ ١٥٤ ٤٤٨	(ب) ٦ ٠٠٥ ٠٠٣	٣ ٢٢٧ ٠٧٣	المجموع

(١) تمديد الذخائر المشقابة فقط .

(ب) تعزى أوجه التناقض مع ما نشر من أرقام سابقة إلى قيام الشركات في حالات قليلة بالإبلاغ بأثر رجعي عن التغييرات الحاصلة في إحصاءات المبيعات المتعلقة بالمنتجات المصدرة ، وذلك نتيجة للتقلبات في أسعار الصرف ، وعمليات الإلغاء ، وإعادة المواد المعيبة وما إلى ذلك .

(ج) تم الإبلاغ عن الأرقام الخاصة بمالطة في وقت لاحق .

وخلال عام ١٩٩٠ ، تم تسليم معدات عسكرية من صنع شركات سويدية إلى ٣٣ بلدا . وكانت قيمة الصادرات إلى ٧ بلدان منها أقل من مليون من الكرونات السويدية . وبالنسبة لثلاثة من البلدان المتلقية ، اشتملت المعدات المصدرة على الذخيرة المثقوبة الصغيرة فقط .

وينبغي أن يضاف إلى ذلك تصدير قطع الغيار ، وصيانة المعدات وغيرها ، الذي تقوم به إدارة المعدات الدفاعية بمبلغ يصل في مجموعه إلى ٣٤,٤ مليون كرون سويدي . وكانت هذه الصادرات موجهة بشكل رئيسي إلى فنلندا والدانمرك .

علاوة على ذلك ، منحت في عام ١٩٩٠ تصاريح لتصدير الاسلحة النارية المستخدمة في أغراض الصيد والرياضة بمبلغ تزيد قيمته قليلا على ٧ ملايين من الكرونات السويدية .

نقل حقوق التصنيع وما إلى ذلك

خلال عام ١٩٩٠ ، قُدمت تسعة تصاريح لمنح تراخيص للحصول على حقوق التصنيع في الخارج . ومنحت حقوق الترخيص هذه للتصنيع في اسبانيا وأستراليا وألمانيا وسنغافورة وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان .

وتعالج طلبات الحصول على تصاريح بالنسبة للحالات التي تنطوي على منح حقوق الترخيص بنفس الطريقة التي يعالج بها تصدير المعدات . فعلاوة على عملية النظر في الطلب المعتادة التي تسبق منح تصريح لتصدير المعدات العسكرية ، تفحص المواد ذات الصلة من اتفاق الترخيص . وفي هذا الصدد ، تتعلق أهمية خاصة على مسائل مثل نطاق الترخيص ، ومدته والشروط التي تطبق على إعادة التصدير ، وما إلى ذلك .

وعلا بالمادة ١٢ من قانون حظر تصدير المعدات العسكرية والمسائل ذات الصلة ، أصدرت الحكومة توجيهات إلى الشركات التي تنازلت عن حق تصنيع المعدات العسكرية لصالح طرف أجنبي ، تقضي بأن تقدم هذه الشركات تقريرا سنويا بشأن ما إذا كان الترخيص لا يزال ساريا . وإن أمكن ، ما إذا كان التصنيع قد تم على أساس هذا الترخيص .

وفي عام ١٩٩٠ ، قدمت اثنتا عشرة شركة تقارير من هذا القبيل بشأن ٨٤ عملية من عمليات التنازل عن التراخيص لصالح ١٩ بلدا .

التدريب لأغراض عسكرية

وفقا لقانون حظر تصدير المعدات العسكرية (المادة ٧) ، لا يجوز توفير التدريب العسكري في السويد لرعايا أجنبى دون الحصول على إذن من الحكومة ، فيما عدا بعض الاستثناءات . وفي عام ١٩٩٠ ، لم يُمنح أي إذن من هذا القبيل .

الإبلاغ عن الملكية في كيان قانوني أجنبي

وفقا للمادة ١٠ من قانون حظر تصدير المعدات العسكرية والمسائل ذات الصلة ، تقوم ، سنويا ، الشركات التي منحت تصريحا لتصنيع أو توريد معدات عسكرية بتوفير معلومات بشأن ما تمتلكه في أي كيان قانوني أجنبي ، يشترك في استحداث معدات عسكرية أو تصنيعها أو تسويقها أو بيعها .

وقد أبلغت ثمان شركات عن ما تمتلكه في ١٩ كيانا قانونيا أجنبيا في ١٣ بلدا (الحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠) .

شركات التصدير

يوجد في الوقت الحالي نحو ٦٠ شركة مصدرة للمعدات العسكرية في السويد . وأقل من نصف هذه الشركات بقليل يشكل شركات صغيرة لديها تصاريح للتجارة في البنادق لأغراض الصيد والرياضة . وقامت ٣٣ شركة ، ممن لديها تصاريح لتصنيع المعدات العسكرية ، بتصدير معدات من هذا القبيل في عام ١٩٩٠ ، وكانت قيمة صادرات ٢٢ شركة منها تزيد على مليون من الكرونات السويدية .

وكانت الشركتان الرئيسيتان المصدّرتان في عام ١٩٩٠ هما AB Bofors و FFV Ordnance اللتان اندمجتا الآن في شركة واحدة هي شركة Swedish Ordnance (انظر أدناه) . واستأثرت الشركتان معا بنسبة ٧٤ في المائة من صادرات المعدات العسكرية في عام ١٩٩٠ . بالإضافة إلى ذلك ، تجاوزت قيمة صادرات شركتيهما مبلغ ١٠٠ مليون كرون سويدي وهما Saab Missiles AB و Hägglunds Vehicle AB . وقامت كل من شركات Bofors AB و Aerotronics AB و Bofors Electronics AB و FFV Norma AB و Mobelkrut AB ، و Saab Instruments AB و Volvo Flygmotor AB ، بتصدير معدات تتراوح قيمتها ما بين ٥٠ و ١٠٠ مليون كرون سويدي . وقامت ست شركات بتصدير معدات تتراوح قيمتها ما بين ١٠ و ٥٠ مليون كرون سويدي وهي : Ericsson Radar Electronics AB ، FFV Aerotech AB ، Saab SATEch Electronics AB ، SA Marine AB ، Lindesbergs Industri AB (شعبة الطائرات) . أما الشركات الأخرى التي بلغ حجم صادراتها ما يزيد

على مليون كرون سويدي فهي : ABB Plast AB ، و Air Target Sweden AB ،
و Chematur AB ، و Norabel AB ، و Saab Training Systems AB ، و Väner Plast AB .

واستأثرت هذه الشركات ، جملة ، البالغ عددها ٢٢ شركة بنسبة ٩٩,٩ في المائة
من مجموع صادرات المعدات العسكرية السويدية في عام ١٩٩٠ .

واستمرت في عام ١٩٩٠ عملية إعادة تشكيل الصناعة الدفاعية التي بدأت بالفعل
من قبل . وأعلن قبيل نهاية العام بعدة أيام أن شركتي AB Bofors و FFV Ordnance قد
كونتا شركة مشتركة هي شركة Swedish Ordnance-Bofors/FFV AB التي تفضلع بالجزء
الرئيسي من عملية تصنيع المعدات الدفاعية التي كانت تقوم بها الشركتان .

أما شركة FFV التي كانت مؤسسة عامة من قبل ، فقد أعيد تنظيمها اعتبارا من
١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ كشركة محدودة ، ومن هذا التاريخ أصبحت جزءا من شركة
قابضة عامة هي شركة Fortia . واعتبارا من التاريخ نفسه ، أدمجت أنشطة شعبية
FFV Aerotech لإصلاح المحركات مع الأنشطة المماثلة التي تفضلع بها شركة Volvo
Flygmotor AB وأعيد تنظيم مسفن كارلسكرونا في العام الماضي باعتباره شركة تابعة
لشركة Kockums AB . وخلال العام أصبحت شركتان هما FFV Norma AB و Nobelplast AB من
الممتلكات الأجنبية ، بعد أن قامت بشرائهما شركتان ألمانية ورويجية على التوالي .
